دور مؤسسات الزكاة في الحد من الفقر:
"تجربة ديوان الزكاة السوداني للفترة (2003-2020)

مفتاح عبدالسلام عليلش
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

سامي عمر ساسي
قسم الاقتصاد – الجامعة المفتوحة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى استعراض دور الزكاة في الحد من الفقر من خلال تناول تجربة ديوان الزكاة السوداني، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي القياسي، وخلص البحث إلى عدة نتائج على مستوى الإطار النظري الوصفي وعلى مستوى التحليل القياسي الإحصائي، كان أبرزها من خلال التحليل الوصفي بأن الزكاة يمكن أن تكون أداة فعّالة لما لها من آثار إيجابية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها: الاستهلاك والفقر والاستثمار والبطالة والتضخم، ويمكن اعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المالية في الدولة الإسلامية، والتي من خلالها يمكن تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما من نتائج القياس الاقتصادي فأظهرت غياب أي نوع من العلاقة بين حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرف الفقراء والمساكين وحجم الانفاق الاستهلاكي الخاص كممثل عن مستوى الفقر، وقد يرجع ذلك إلى الزيادة المتواصلة في أعداد الفقراء في المجتمع السوداني، مقابل التراجع في حصيلة الإيرادات الزكوية، علاوة على محدودية نصيب العائلة الواحدة من الإنفاق الزكوي الموجه لدعم الأسر المحتاجة، والذي لا يكفي للوفاء بالاحتياجات الآنية للأسرة، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم في البلاد، وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فضلا عن الاقتتال والحرب الأهلية.

كلمات مفتاحية: الزكاة – الفقر- ديوان الزكاة السوداني.

مقدمة:

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات وخاصةً في بلداننا الإسلامية، وبالرغم من أن معظم حكومات هذه البلدان وجهت سياساتها الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن الواقع يشير إلى تفاقم هذه الظاهرة بزيادة وتضاعف أعداد الفقراء في هذه المجتمعات، وهو ما يشير إلى عجز حكومات هذه الدول في الحد من الفقر من خلال السياسات الاقتصادية الوضعية، الأمر الذي يجعلنا كبلدان نامية نبحث عن أدوات أكثر فاعلية لمعالجة هذه الظاهرة، ولا نحتاج هنا إلى اكتشاف أو ابتكار أدوات مالية جديدة، وإنما علينا فقط أن نبحث في التراث وتاريخ الحضارة الإسلامية ونتدبر القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ لنجد أن الإسلام قد وضع بين أيدينا أدوات فعّالة لمعالجة مشكلة الفقر، والتي من أهمها فريضة الزكاة، فقد شرع الإسلام الزكاة والصدقات والكفارات وأوجب أن تتجه مصادرها إلى سد حاجات الفقراء والمساكين، والتاريخ الإسلامي يخبرنا بأن الزكاة عندما طبقت تطبيقا شاملا نجحت في التخفيف من مشكلة الفقر وقضت عليه نهائيا في عصر خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز، وعندما تكاسلنا على تحصيل الزكاة ومتابعة مصادرها وأوجه مصارفها عادت مشكلة الفقر للظهور حتى أصبحت ظاهرة اجتماعية مزمنة.

وقد برز خلال العقود الأخيرة محاولات بعض البلدان الإسلامية لإرجاع الدور الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات الزكاة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذه التجارب تجربة ديوان الزكاة السوداني؛ الذي شهد نشاطاً ملحوظاً من حيث تحصيل الأموال الزكوية وأوجه إنفاقها، ومن حيث التنظيم المؤسسي الإداري والمالي لمؤسسة الزكاة.

ومن هنا يأتي هذا البحث لدراسة وتحليل دور ديوان الزكاة السوداني في معالجة مشكلة الفقر في السودان.

مشكلة البحث:

بالرغم من أن السودان من الدول السبّاقة في تنظيم الزكاة وتقنينها منذ عا 1984، إلا أن الهدف الرئيس من الزكاة المتمثل في الحد من الفقر لم تظهر نتائجه بشكل ملحوظ في ظل ارتفاع عدد الفقراء خلال العقدين الأخيرين، حيث تظهر الإحصائيات أن أكثر من نصف سكان السودان يعانون من الفقر، ومن هنا تأتي مشكلة البحث لمحاولة الإجابة على التساؤل التالي:

- هل ساهم صرف الزكاة لمستحقيها من الفقراء والمساكين في إطار ديوان الزكاة السوداني في الحد من مشكلة الفقر في السودان؟

فرضية البحث: يمكن صياغة الفرضية الرئيسة للبحث من خلال الفرضية التي مفادها:

تساهم الزكاة من خلال ديوان الزكاة السوداني في معالجة مشكلة الفقر في السودان.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية إبراز الدور الاقتصادي للزكاة، والذي لم يلق الاهتمام الكافي في مجتمعاتنا وخاصةً على مستوى صانعي السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال عرض تجارب بعض مؤسسات الزكاة، والتي من أهمها تجربة ديوان الزكاة السوداني باعتماده على الزكاة كأداة يمكن من خلالها مكافحة الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الحالية للبلدان الإسلامية.

هدف البحث: بالإضافة إلى دراسة الإطار النظري لآثر الزكاة على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بمشكلة الفقر، فإن الهدف الرئيس من البحث يتركز على دراسة وتحليل دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر من خلال دراسة تجربة ديوان الزكاة السوداني.

منهجية البحث: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة النظرية، بالإضافة إلى استخدام التحليل القياسي لنموذج متغيرات البحث.

حدود البحث المكانية والزمنية: يختص البحث في الإطار التحليلي العملي بدراسة دور الزكاة في الحد من الفقر بجمهورية السودان من خلال تجربة ديوان الزكاة السوداني للفترة 2020-2003).

الدراسات السابقة:

- **دراسة (زواوية وزوليخة 2020)** بعنوان أثر الزكاة على الاستهلاك: دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري 2016- 2003)، حيث هدفت الدراسة إلى ابراز إمكانية تأثير الزكاة على مؤشر الاستهلاك من خلال دراسة تحليلية وقياسية واستخدمت الباحثتين المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي لتحقيق هدف البحث، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك الكلي كمتغير تابع وحصيلة الزكاة كمتغير مُفسر وهو ما يتناقض مع المنطق الاقتصادي بخصوص وجود علاقة طردية بين المتغيرين المذكورين.

- **دراسة (ناصر 2001)** بعنوان الزكاة وعدالة توزيع الدخل في الإسلام، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل في السودان، وانطلق الباحث من فرضية رئيسة مفادها: أن الزكاة آلية لإعادة توزيع الدخل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي والاستقرائي، ومن أهم نتائج الدراسة: اتساع فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، حيث تبين من التحليل الإحصائي أن الخمس الأفقر يتحصل على 10٪ من الدخل، بينما الخمس الأغنى يتحصل حوالي 50٪، وبالرغم من أن القطاعين الزراعي والصناعي يمثلان نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن مساهمتهما في الزكاة لا تتناسب مع حجم ناتجهما الإجمالي.

- **دراسة (آدم 2009)** بعنوان: أساليب محاربة الفقر في السودان بين النظرية والتطبيق " دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي يمكن أن يؤديه ديوان الزكاة في محاربة الفقر في السودان، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن الزكاة تساهم في محاربة الفقر في السودان من خلال محاربتها للبطالة بتوفير فرص العمل أو رفع قدرات الفقراء، وأن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الزكوية.

- **دراسة (عبدالحليم 2012)** بعنوان: أثر الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي في السودان، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل دور الزكاة في إمكانية معالجة التفاوت الطبقي وسوء توزيع الثروة في السودان، واتبع الباحث المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: محدودية الصرف على الفقراء من أموال الزكاة، وهو ما انعكس في ضعف دورها في معالجة الفقر.

- **دراسة (عثمان 2014)**، بعنوان: دور الزكاة في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفقر بالسودان، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل دور الزكاة في تفعيل أداء استراتيجيات مكافحة الفقر في السودان خلال الفترة 1990- 2012 م)، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: أن المشاريع التي منحت لصالح الفقراء كانت معظمها لصالح النساء، وضعف الإشراف والمتابعة والرقابة من قبل ديوان الزكاة.

محاور البحث: لتحقيق هدف البحث؛ تم تقسيمه وفقاً للمحاور التالية:

- مدخل مفاهيمي في الزكاة والفقر.
- الإطار النظري للدور الاقتصادي للزكاة في الحد من الفقر.
- نبذة عن ديوان الزكاة السوداني.
- الإطار التحليلي القياسي لدور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في السودان.
- النتائج والتوصيات

المبحث الأول- مدخل مفاهيمي في الزكاة والفقر:

ويتناول بشكل مختصر مفهوم الزكاة والأموال الزكوية، والأهداف الرئيسية للزكاة، بالإضافة إلى أنواع الزكاة ومصارفها الشرعية.

أولاً- مفهوم الزكاة والأموال الزكوية:

يمكن تلخيص مفهوم الزكاة من خلال عرض مفهومها عند المذاهب الأربعة، كما يلي:

فقد عرف المالكية الزكاة بأنها: " إخراج مال مخصوص، من مال مخصوص، بلغ نصاباً لمستحقيه، إن تمّ الملك والحول غير المعدن" (الدسوقي: د.ن 430). وعرف فقهاء الحنفية الزكاة بأنها " تمليك جزء مالٍ عيّنه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن الملك من كل جهة لله تعالى" (الحصفكي 2002 126). أما الشافعية فقد عرفوها بأنها " اسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة"(النووي: ب.ن 295). بينما عرّفها الحنابلة بأنها: " حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص" (الجزيري 2010، 493).

والزكاة تُطهر مال ونفس مؤديها من الإثم وتنمي ماله بالبركة والصلاح وتحفظه من الآفات والأزمات، ويتجسد ذلك في قوله تعالى: (خُذ مِنْ أَمْوالِهِم صَدقةً تُطهِرهُم وتُزَكِيهِم بِهَا وصَلِّ عَلَيهِم إنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُم واللهُ سَمِيعٌ عَلِيم) (سورة التوبة 103).

- **مفهوم الأموال الزكوية:**

الأموال الزكوية هي الأموال التي يخرج المكلف منها الزكاة، وهي ما تسمى بالمصطلح المعاصر (وعاء الزكاة)، وقد جاء ذكر هذه الأموال في القرآن؛ ولكن دون استقصاء أو تفصيل لمقاديرها وأنصبتها، وهذا ما فعلته السنة النبوية القولية منها والعملية، حيث فصلت أموراً كثيرة متعلقة بهذه الأموال، ثم جاءت اجتهادات الصحابة والتابعين والفقهاء في كل عصر لتُلحق بعض الأصناف من الأموال

التي لم تكن موجودة في عصر التنزيل (عقلة 1985 156).

ثانياً- أهداف الزكاة (الغامدي 2014 234):

تنقسم أهداف الزكاة إلى قسمين، حيث يختص قسم بمن يخرجون الزكاة، والقسم الآخر يتعلق بمن تصرف لهم الزكاة، فبالنسبة للقسم الأول نجد أن الزكاة تهدف إلى تزكية المسلم وتطهيره، حيث يقول تعالى:(خُذ مِن أَموَالِهِم صَدقةً تُطَهِرهُم وتُزَكِيهُم بِهَا) (سورة التوبة 102)، وطهارتهم وزكاتهم تشمل كل ما يمكن أن يندرج تحتها فهي طهرةٌ لهم من الذنوب وطهرة من الشح ومن البخل وتهذيب وتربية النفس ورفع لها عن التعلق بحطام الدنيا، وكذلك تطهير المال ومباركته وتزكيته، حيث يقول تعالى [ومَا أنفَقتُم مِنْ شَيءٍ فَهوَ يُخْلِفه وهوَ خَيرُ الرَّازِقِين] (سورة سبأ 39).

أما القسم الأخر فهو مصارف الزكاة والتي حددها الله تعالى في سورة التوبة في قوله تعالى [إنّمَا الصّدَقَاتُ لِلفُقراءِ والمَساكِين والعَامِلينَ عَلَيها والمُؤَلّفَةِ قُلُوبهُم وفِي الرِّقَابِ والغَارِمِينَ وفِي سَبِيلِ اللهِ وابنِ السّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ] (سورة التوبة 60)، فالزكاة دعم نقدي لهذه الفئات المذكورة بالآية الكريمة، وتساعدهم في سد حاجاتهم من ضروريات المعيشة الكرية.

وتنقسم الزكاة إلى نوعين:

1- زكاة الفطر: وتسمى كذلك بزكاة الأشخاص.

2- زكاة الأموال: وتشمل الطاهرة أو الباطنة، وتشمل الأصناف التالية:

(زكاة الحيوان- زكاة الذهب والفضة- زكاة عروض التجارة- زكاة الزروع والثمار- زكاة الأموال النقدية وتشمل: الودائع والأجور والرواتب والأرباح، وغيرها).

أما مصارف الزكاة الشرعية فهي كالآتي:

(الفقراء والمساكين- العاملين عليها- المؤلفة قلوبهم- في الرقاب- الغارمين- في سبيل الله - ابن السبيل).

إن الوظيفة الرئيسة للزكاة هي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها. فمن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار أُعطى من صندوق الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته، بحيث يعود عليه من وراء ذلك دخل يكفيه، بل يتم كفايته وكفاية أسرته بانتظام وعلى وجه الدوام، أما العاجز الذي لا يقدر على مزاولة مهنة أو عمل فله حكم أخر (القرضاوي 2001 13).

ثانياً- مفهوم الفقر:

يُعرّف الفقر بأنه عدم مقدرة الأفراد أو الأسر على إشباع الحاجات الأساسية وعجزهم عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

كما يعرف الفقر بأنه الافتقار إلى وجود موارد كافية لتلبية احتياجات الفرد الأساسية، ويعتمد تعريف الفقر على مقومات رئيسية من أهمها: الزمان والمكان، وتتباين الأساليب المستخدمة في دراسة وضع الفقر في المجتمعات، ومن أكثر الأساليب استخداما لتعريف الفقر هو أسلوب مؤشر النقود، فعلى سبيل المثال حدد البنك الدولي خط الفقر بقيما 3,10 دولار أمريكي في اليوم، أو قيمة الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية (تقرير التخفيف من حدة الفقر، منظمة التعاون الإسلامي، 2016).

ولقد كان يعرّف الفقر في الماضي القريب بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات، واليوم يُفهم هذا المصطلح عادة بصورة أوسع على أنه يعني عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم، ويشمل هذا التعريف السمات الأوسع للفقر، مثل الجوع، وتدني مستوى التعليم، والتمييز، والضعف، والاستبعاد الاجتماعي. (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية 1995).

ويُعرّف **ديوان الزكاة السوداني** الفقراء بأنهم من ينطبق عليهم على الأقل أحد المؤشرات التالية (فضل المولى 2013 13):

- ألا يكون للأسرة دخل ولا قدرة على العمل.
- دخل الأسرة أقل من 120 جنيه سوداني وليس لها دخل.
- رب الأسرة عاطل للعجز أو المرض أو لعدم وجود العمل.
- الأسرة الموبوءة بالأمراض المُكلفة مالياً، ويعمل رب الأسرة بأجر.
- رب الأسرة الذي يملك أصول وليس له مال ليستثمرها.
- أصحاب الأعمال الأخرى الذين لا ينتجون كفايتهم ولا يملكون دخل آخر.
- متوسط دخل الفرد أقل من 114 جنيه سوداني في الشهر، ولا يتلقى إعانات أو معاش.

المبحث الثاني- التحليل الوصفي لدور الزكاة في مكافحة الفقر:

إن آلية معالجة الزكاة لمشكلة الفقر تتحقق من خلال أثر الزكاة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية، والتي من أهمها: الاستهلاك والاستثمار والبطالة والتضخم، والتي سيتم توضيحها تباعاً في هذا المبحث.

إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجاً جذرياً، من خلال إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، ويتجسد ذلك في حيث النبي عليه الصلاة والسلام لمعاذ عندما أرسله إلى اليمن وأمره أن يعلم من أسلم منهم، بقوله" أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تُؤخذ من أغنيائهم فتُرد على فقرائهم (صحيح البخاري، ص 1395).

والهدف الحقيقي من الزكاة ليس كما يظن كثير من الناس بأن نعطي لقيمات أو دراهم بدون بُعد اقتصادي أو اجتماعي، فالهدف الرئيس للزكاة في الإسلام هو: (أن نحارب الفقر – أن نعطي ما يغني – أن نقلل من عدد الفقراء – أن نحول هذا الفقير الذي يستحق الزكاة إلى غني يعطي الزكاة فيما بعد) (السالوس 1996 626)، بحيث يتحول المجتمع المسلم من مجتمعٍ فيه كثير من الفقراء العاجزين اقتصادياً إلى مجتمع فيه الكثير من الأغنياء المنتجين.

ويتجسد دور الزكاة في مكافحة الفقر في أن أول مصارفها التي أمر الله سبحانه وتعالى بها هي: "الفقراء والمساكين"، وهو ما يدل على أن هناك أولوية خاصة بهذه الفئة بهدف القضاء على الفقر والمجاعة.

وبما أن الزكاة تدفع الناس لاستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة في حال بقائها مكتنزة، وهذا الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة، كذلك مسألة استثمار أموال الزكاة يمكن أن توجه إلى انشاء مصانع يستفيد منها الفقراء ويعمل بها العاطلون عن العمل من جهة أخرى، كما أن جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين يحتاج أشخاصاً للقيام بهذه المهمة، وهم من سماهم القرآن الكريم بالعاملين عليها وجعل لهم نصيباً من الزكاة (عماوي 2010، ص 71).

ومن مساوئ وبشاعة الفقر في نظر الإسلام؛ أنه ساوى بينه وبين الكفر، ففي الحديث الشريف يقول رسولنا الكريم- عليه الصلاة والسلام- (اللهم إني أعوذ بك من الكُفر والفقر) (أخرجه ابن أبي شيبة والطبري بإسناد حسن)، وربط الإسلام بين ترك الفرد جائعاً والتكذيب بالدين، ويتجسد ذلك في قوله تعالى (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ 1) فذلك الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ 2) وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ 3)) (سورة الماعون)، وحذر الإسلام من منع أو تعطيل فريضة الزكاة وحذر مانعها من تلف ماله، وحذر الله سبحانه وتعالى من وقوع العقوبة الإلهية على المجتمع الذي يعم بين أفراده منع الزكاة بقوله عليه الصلاة والسلام (ما منع قوم الزكاة إلا أصابهم الله بالسنين) (رواه الطبراني في الأوسط والحاكم والبيهقي)، والمقصود هنا أن الله تعالى يصيبهم بالقحط والمجاعة لتعطيلهم

فريضة الزكاة.

وفيما يلي يمكن توضيح الآلية التي يكمن من خلالها الدور الاقتصادي للزكاة في مكافحة الفقر، وذلك من خلال آثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

أولاً- الأثر على الاستهلاك:

تعمل الزكاة على نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، فهي تعتبر مدفوعات تحويلية من الأغنياء إلى الفقراء، وباعتبار أن الفقراء وكنتيجة لحاجتهم يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، بينما الأغنياء نتيجة لتشبعهم النسبي يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، فإنه يترتب على ذلك أن تتوجه حصيلة الزكاة إلى طائفة من المجتمع تزيد عندها النزعة الاستهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لدى الفقراء، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج تلبية لزيادة الطلب في الاقتصاد (الكفراوي 2005 207).

وكنتيجة لهذا التحليل المختصر يرى العديد من الباحثين بأن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمعات غير الإسلامية.

وباعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع زيادة حجم الدخل وينقص بنقصانه، فإن الفقراء بحصولهم على حقهم في الزكاة يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم يعانون من عجز استهلاكي وبحاجة دائمة إلى إشباع حاجاتهم الضرورية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، فحصيلة الزكاة تُوجّه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعّال فتروّج الصناعات الاستهلاكية وغيرها.

وكذلك الحال بالنسبة لفئة الأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم؛ فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية حتى في حالة طرأ انخفاض على دخولهم، وهذا يعني بقاء معدلات استهلاكهم عالية، مما يحفز الطلب الاستهلاكي الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد. (حسونة 2009 106).

وبالتالي فإن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من الاستهلاك، ذلك باعتبار أن نفقات الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل تستحدث قوة شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، فهم يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم من استهلاكهم والمنفعة التي تعود عليهم من ادخارهم.

وفيما يلي تحليل رياضي لاتجاه تأثير الزكاة على دالة الاستهلاك، وعلى الطلب الكلي بشكل عام؛

$$C_1 = by \qquad 0< b< 1$$

حيث C_1 تمثل دالة الاستهلاك في المدى الطويل، b الميل الحدي للاستهلاك

وبافتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة (S) فإنه يمكن حساب قيمة الزكاة من خلال دالة الادخار كما يلي: $S = (1-b)\ y$

وعندها تكون قيمة الزكاة كما يلي:

$$R = Z\ (S) = Z\ (\ (1-b)y)$$

وباعتبار أن قيمة الأموال الزكوية سيتم توجيهها للاستهلاك، فإن دالة الاستهلاك ستأخذ الشكل التالي:

$$C_2 = by + R$$

$$\triangle\ C_2 = by + Z\ (1-b)\ y$$

$$C = C_2 - C_1 = Z\ (1-b)y$$

$$Z\ (1-b)\ y > 1$$

وهو ما يعني أن مستوى الاستهلاك يزداد مع تطبيق الزكاة.

ثانياً- دور الزكاة في الحد من البطالة:

من المعروف أن من أهم أسباب الفقر هو فقدان فرصة العمل وارتفاع عدد العاطلين والذي يُعبّر عنه بمعدل البطالة، وبالتالي فإن أموال الزكاة تعمل على توظيف هؤلاء العاطلين، وبالتالي تحسين وضعهم المعيشي (الجروشي والتومي 2014 9).

وبشكل عام يرى الباحثان أن الدور الرئيس لفريضة الزكاة كأداة لمعالجة مشكلة البطالة يتمثل في أنها؛ تعمل على تقليص البطالة بشكل مباشر من خلال تعيين بعض العاملين لجمعها وتوزيعها، حيث تحتاج عملية جمعها وتوزيعها إلى مؤسسات وأفراد، وفي مختلف المناطق والأقاليم، كما تعمل الزكاة على رفع مستويات الاستهلاك والاستثمار، وما ينتج عنه من ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعّال داخل الاقتصاد من خلال توظيف الأيدي العاملة في هذه المشروعات.

والبطالة في الإسلام هي استثناء ينتج عن بيئة اقتصادية غير مستقرة؛ حيث إن الأساس هو السعي نحو العمل والإنتاج، فالإسلام يوجب العمل على الإنسان القادر ويشجعه على ذلك، فالعمل من

صناعة وزراعة وتجارة، أو غير ذلك هو السبيل إلى اكتساب الرزق الحلال، قال تعالى [هُوَ الذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا] (سورة الملك 15)، وقال تعالى [وقُل اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم وَرَسُولهُ وَالمُؤْمِنُونَ...] (التوبة 105)، كما يُعلي الإسلام من مكانة العمل، ففي الحث على الزراعة يقول عليه الصلاة والسلام " ما من مُسلمٍ يزرعُ زرعاً أو يغرسُ غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان لها به صدقة" (صحيح البخاري، كتاب المزارعة، الجزء رقم 2)، وفي تحفيز التجارة يقول " التاجر الصدوق الأمين مع النبيئين والصديقين والشهداء". وفي الحث على الصناعة والحرف اليدوية يقول " ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده"(صحيح البخاري: كتاب الحرث والمزارعة 506). إلا أن واقعنا يشير إلى أن الكثير من أفراد مجتمعاتنا لم يتحصلوا على فرص العمل لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، قد تمر بها بعض المجتمعات، والتي تؤدي إلى أزمات اقتصادية؛ قد يتعذر بسببها الحصول على فرصة عمل، فيجد هؤلاء أنفسهم في طوابير العاطلين عن العمل، وهنا يكتمل دور الإسلام في اهتمامه بالمعيشة الطيبة اللائقة بأفراد المجتمع من خلال وسائل وأدوات تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية، ومن هذه الأدوات فريضة الزكاة.

فقد جاء الإسلام بعدة وسائل للتخلص من البطالة، ومن أهمها تطبيق فريضة الزكاة، وقد نص الفقهاء قديماً وحديثاً على أن من لا يجد عملاً يعطى من سهم الفقراء والمساكين، لكن يجب التأكيد هنا على أن المقصود بالعاطل هو من يبحث عن العمل ولا يجده (البطالة الإجبارية)، أما ممن هم في حالة البطالة الاختيارية فليس لهم نصيب من الزكاة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنسان القادر على الكسب المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه، ولأنه مأمور بالعمل والمشي في مناكب الأرض، أما المتفرغ لطلب علم نافع وتعدّر عليه الجمع بين الكسب وطلب العلم فإنه يعطى من الزكاة قدر ما يعينه على أداء مهمته، ويعطى طالب العلم من الزكاة لأنه يقوم بفرض كفاية ولأن فائدة علمه من المفترض أن لا تقتصر عليه بل هي لمجموع الأمة (القرضاوي 2013 16).

والزكاة من شأنها أن تقضي على أسباب البطالة، والفقر من أهم تلك الأسباب، لأن الفقر قد يمنع الإنسان من إنشاء تجارة أو صناعة، فتأتي الزكاة لسد هذا الجانب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين الفقر والبطالة هي علاقة تبادلية في الاتجاهين بمعنى أن البطالة تؤدي إلى الفقر ومن جهة أخرى الفقر قد يؤدي إلى البطالة.

ثالثاً- أثر الزكاة على التضخم:

تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم من خلال التأثير في طرق الجمع والتحصيل وأساليب الإنفاق والتوزيع، فعملية جمع وتحصيل تلك النسبة الهامة من الناتج القومي تؤثر في مستويات التضخم، وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

وبشكل عام تساهم فريضة الزكاة في ضبط التضخم من خلال ما يلي:

1- تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية، لأنهم لو تركوها مكتنزة ستأكلها الصدقة، مما يساهم في توفير السلع والخدمات للمجتمع، وبالتالي استقرار الأسعار.

2- منع عملية اكتناز المال، وتوجه هذا المال نحو الاستثمار الحقيقي، بدلاً من الاحتفاظ به في صورة نقود قد تنخفض قيمتها عبر الزمن.

3- انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حول قمري، حيث يوفر ذلك كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الاصدار النقدي.

4- تعمل فريضة الزكاة على توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصورة عامة للإقبال على السلع الأساسية، ويعمل ذلك على ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

5- تعمل الزكاة من خلال سهم الغارمين على تمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من الطاقات العاطلة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي من خلال رجوعهم إلى الاستثمار والإنتاج (الصالحي: 2006 511).

6- إن جمع الزكاة بشكل نقدي وإعادة توزيعها بشكل عيني على شكل سلع وخدمات يقلل من حجم الكتلة النقدية الموجودة في التداول، وهو ما ينعكس في تخفيض الأسعار (الجروشي والتومي: 2014 8).

رابعاً- أثر الزكاة على الاستثمار:

يمكن تعريف استثمار أموال الزكاة بأنه: العمل على تنمية أموال الزكاة لأي أجل، وبأي طريقة من طرق التنمية المشروعة، لتحقيق منافع المستحقين، ويتسع هذا المفهوم لاستثمار الزكاة ليشمل ما هو عيني بما فيها كافة أنواع الثروة الحيوانية والنباتية، إضافة إلى النقد والمعادن (فرحي وتسعديت: 2014،44)، ومن المعلوم أن فرض الزكاة على الأموال غير الموظفة في الإنتاج سوف يدفع بأصحاب

هذه الأموال إلى استثمارها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجياً، لذلك سيعمل أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية بهدف الحصول على عائد منها.

فالزكاة تدفع رأس المال نحو ميدان الاستثمار النافع المنتج لا عن طريق الفائدة الربوية، بل الربحُ المشروع، حيث يسعى المزكي إلى تنمية أمواله ليدفع الزكاة من نماء المال وليس من أصله، وبذلك يزيد طلبه على الاستثمار، وذلك تجسيدا لقوله تعالى " يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ويُربِي الصَّدَقَات" (سورة البقرة 276).

والربح يأتي عن طريق استثمار المال في الأوجه المشروعة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، وهو ما حثّ عليه رسولنا الكريم عندما قال " اتّجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة". وهذا الاتجار يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل والتوظيف (الحموري 1995 45).

ومن صور مساهمة الزكاة في تحفيز الاستثمار ما يلي:

- إن الإنفاق من حصيلة الزكاة لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في النشاط الاقتصادي، بما يعود على المجتمع بزيادة الإنتاج الذي من شانه أن يضاعف فرص الاستثمار.
- كما أن سداد ديون الغارمين يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلاً في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس، وقد يدخل من جديد للمساهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي.
- وكذلك المقرض عندما يطمئن لسداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه مما يحفز عملية تمويل التنمية الاقتصادية (بن طبر 2004،48).
- ومن خلال سهم الغارمين، يتوفر التأمين ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال والبذل في المصالح العامة، وبالتالي الدفع بأصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية.

ويمكن صياغة دالة الاستثمار في اقتصاد إسلامي يطبق فريضة الزكاة كما يلي:

$$I = I_0 \quad -M\,(r - z)$$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة Z نسبة الزكاة M معلمة الاستثمار

ويكفي أن يكون صافي العائد $(r - z)$ أكبر من القيمة السالبة للزكاة لتشجيع أصحاب الأموال على استثمار أموالهم؛ بحيث لا تأكل الزكاة أموالهم العاطلة.

وبخلاصة يرى الباحثان أن الزكاة أداة مالية إسلامية لمعالجة الكثير من المشاكل والاختناقات التي

قد تمر بها المجتمعات الإسلامية، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة الفقر باعتبارها أزمة اقتصادية لها آثارها الاجتماعية والسياسية وعلى استقرار المجتمع المسلم بشكل عام، وبالتالي تأتي أهمية فريضة الزكاة كأداة مالية، تعمل على إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية النسبية، ويكمن الدور الاقتصادي للزكاة في الحد من الفقر من خلال آثارها على العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تم توضيحها في هذا المبحث كالاستهلاك والاستثمار والبطالة.

مخطط توضيحي مختصر لتأثير الزكاة على بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي❖

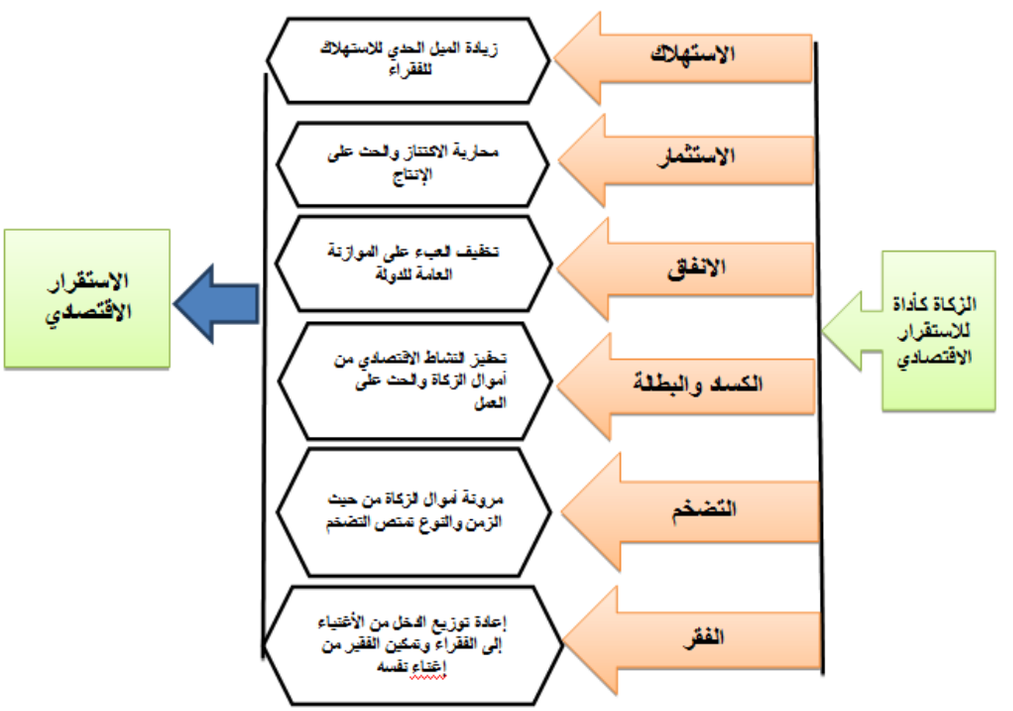

❖من إعداد الباحثان.

المبحث الثالث- نبذة عن ديوان الزكاة السوداني:

أولا- نشأة الديوان وتطوره:

يتولى ديوان الزكاة بالسودان إدارة شؤون الزكاة؛ من حيث تنظيم عملية جمع الزكاة وتوزيعها باعتباره هيئة عامة مستقلة، وتأكيدا لمبدأ الاستقلالية لا تستخدم إيرادات الزكاة لتمويل النفقات

الحكومية، وبهدف إحياء الزكاة كشريعة تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد إلى فقرائهم؛ صدر أول قانون لتنظيم الزكاة في السودان في أبريل من عام 1980م، والذي اختص بوضع إطار قانوني لتنظيم ومباشرة جمع الزكاة وقبول الصدقات على سبيل التطوع وليس الإلزام، ولتحقيق ذلك تم تأسيس صندوق الزكاة (فرحان 2009 50)، وتشكّلت إدارة الصندوق من لجنة تنفيذية تم اختيار أعضائها من مؤسسات حكومية، (موقع ديوان الزكاة 2021).

ومع توجه الحكومة السودانية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مع بداية عام 1984م صدر قانون جديد، تمّ من خلاله ضم صندوق الزكاة إلى إدارة الضرائب التي تتبع وزارة المالية والاقتصاد تحت مسمى " صندوق الزكاة والضرائب"، بحيث صارت الزكاة إلزامية وألغيت الضرائب المباشرة، وتم فرض ضريبة على غير المسلمين تعادل نسبة الزكاة تحت مسمى "ضريبة تكافل اجتماعي. وفي عام 1986م صدر قانون الزكاة والذي تم من خلاله فصل الزكاة عن الضرائب، وأسست هيئة مستقلة تحت مسمى " ديوان الزكاة"(عبدالقادر 1992 39)، وتم تعيين أول أمين عام لديوان الزكاة في يناير 1988م، ويتبع الديوان وزارة الرعاية الاجتماعية إشرافا، وذلك قبل انتقال تبعيته إلى وزارة الارشاد والتوجيه في عام 1989، إلا أنه رجعت تبعيته لوزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، وقد شهد عام 1990 صدور قانون نظم عملية إلزامية جمع الزكاة وتوزيعها حسب مصارفها ومناطقها الجغرافية، فمن أهم ما جاء في القانون المذكور: تحديد القيد المكاني لتوزيع أموال الزكاة بحيث تصرف بالمنطقة التي جُمعت فيها، وكذلك ولاية الدولة على الزكاة من حيث الجباية والتوزيع، كما أكد نفس القانون على أهمية المشاركة الشعبية على مستوى كل المحافظات في تفعيل فريضة الزكاة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، كما أشار نفس القانون إلى إلزام السودانيين العاملين بالخارج بدفع الزكاة للديوان، وأن تفرض عقوبات على من يمتنع عن دفع قيمة الزكاة.(الدليل الفقهي والتعريفي لديوان الزكاة 13)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطبيق قانون الزكاة لسنة 1990م أظهر العديد من الإشكالات مع ظهور بعض المستجدات الفقهية، وهو ما نتج عنه إلغاؤه، وصدر بديلاً عنه قانون جديد وهو قانون الزكاة لسنة 2001م، والذي تلاه صدور قرار لائحة الزكاة لسنة 2004م، ليتشكل من خلال هذا القانون واللائحة التي تبعته هيكل البنية التشريعية التي يرتكز عليها ديوان الزكاة السوداني في عمله (فرحان، مرجع سبق ذكر 52).

الجدول رقم 1) التطور التاريخي لصندوق وديوان الزكاة خلال الفترة 2004- 1980)

السنة	الحدث
1980	صدر أول قانون لتنظيم الزكاة في السودان في أبريل من عا 1980م اختص بوضع إطار قانوني لتنظيم ومباشرة جمع الزكاة وقبول الصدقات على سبيل التطوع وليس الإلزام، وتم تأسيس صندوق الزكاة.
1984	صدر قانون ضم صندوق الزكاة إلى إدارة الضرائب تحت مسمى " صندوق الزكاة والضرائب"، وصارت الزكاة إلزامية وألغيت الضرائب المباشرة، وتم فرض ضريبة تكافل اجتماعي على غير المسلمين تعادل نسبة الزكاة.
1986	صدر قانون الزكاة، والذي تم من خلاله فصل الزكاة عن الضرائب، وأسست هيئة مستقلة تحت مسمى " ديوان الزكاة.
1990	صدور قانون نظم عملية إلزامية جمع الزكاة وتوزيعها حسب مصارفها ومناطقها الجغرافية، كما تم تحديد القيد المكاني لتوزيع أموال الزكاة بحيث تصرف بالمنطقة التي جُمعت فيها، وكذلك ولاية الدولة على الزكاة من حيث الجباية والتوزيع، كما أكد نفس القانون على أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل فريضة الزكاة ودورها الاقتصادي والاجتماعي. كما تضمن القانون إلزام السودانيين العاملين بالخارج بدفع الزكاة للديوان.
2001	صدور قانون الزكاة لسنة 2001م كبديل لقانون الزكاة لسنة 1990م الذي ظهرت به العديد من الإشكالات مع ظهور بعض المستجدات الفقهية.
2004	صدور قرار لائحة الزكاة لسنا 2004م، ليتشكل من خلال هذا القانون واللائحة التي تبعته هيكل البنية التشريعية التي يرتكز عليها ديوان الزكاة السوداني في عمله.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع ديوان الزكاة السوداني https://www.zakat

ثانياً- اختصاصات ديوان الزكاة السوداني:

لديوان الزكاة العديد من الاختصاصات، من أهمها ما يلي (قانون الزكاة السوداني 2001 5):

- تحصيل الزكاة المفروضة شرعاً من المكلفين في كل الأوعية الزكوية: (الزروع والثمار- عروض التجارة- الأنعام- المال المستفاد- المستغلات- المهن الحرة).
- صرف أموال الزكاة التي تم جمعها على مصارف الزكاة الشرعية المحددة بالآية في قوله سبحانه وتعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة 60).
- إدارة أموال الزكاة جباية وصرفاً.

- طلب وقبول اقرارات دافعي الزكاة واعتمادها.
- المساهمة في الخطط والبرامج لتخفيف وطأة الفقر والمعاناة.
- دخول الأماكن والمعاينة والاطلاع على المستندات بغرض تحديد المقدار الصحيح للزكاة.
- العمل على تمليك الفقراء والمساكين وسائل للكسب ما أمكن ذلك حتى يستغنوا عن الزكاة.
- تشكيل لجان للتفتيش على عمل ديوان الزكاة بالولايات.
- الحجز على الأموال بأنواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول، وبيعها بالمزاد وفق ما تُحدده اللوائح.

ثالثاً- خصائص البنية التشريعية لديوان الزكاة السوداني:

من خلال قانون الزكاة لسنة 2001م، ولائحة الزكاة لعام 2004؛ يمكن استخلاص خصائص البنية التشريعية، والتي من أهمها ما يلي:

1- إلزامية الزكاة واعتماد معيار الإقامة والمواطنة أساساً لذلك (قانون الزكاة: المواد 16، 36 2)

2- اعتبار ديوان الزكاة هيئة إدارية مستقلة ذات شخصية معنوية (قانون الزكاة: المادة 4، 6/أ)

3- المرونة في استيعاب المستجدات المستقبلية (قانون الزكاة: المادة 33 2).

4- المرونة في توزيع مصارف الزكاة (قانون الزكاة: المواد 8/و 38/أ).

5- جواز استثمار أموال الزكاة (لائحة الزكاة لسنة 2004، المادة رقم 28 6).

6- امتياز أموال الزكاة على الديون الأخرى في حال التصفية (قانون الزكاة: المادة 46).

7- تمتع الجهاز التنفيذي للديوان بصلاحيات إدارية واسعة (قانون الزكاة: المادة 6/ه، المادة 6/و).

8- المرونة في استيعاب المستجدات المستقبلية (قانون الزكاة: المادة 33 2).

المبحث الرابع- الإطار الإحصائي التحليلي:

وسيتم من خلاله وصف النموذج القياسي وتقديره وإجراء الاختبارات الإحصائية عليه وصولاً إلى تحليل النتائج الإحصائية:

أولاً- وصف النموذج القياسي:

لم تقدم النظرية الاقتصادية دالة لقياس الفقر، ولكن باعتبار أن أموال الزكاة التي يحصل عليها الفقراء والمساكين تمثل جزءاً من دخلهم الذي يستحدث لهم قوة شرائية إضافية، وبما أنهم يتمتعون بميول حدية عالية للاستهلاك، فإنهم سيضاعفون من حجم استهلاكهم مع كل زيادة تحدث في دخولهم، نظرا لحاجتهم الدائمة لإشباع رغباتهم، مما سيترتب عليه ارتفاع في حجم الاستهلاك الخاص، وبالتالي كلما زاد حجم الأموال الزكوية التي تنفق على الفقراء والمساكين زاد حجم استهلاكهم ومن ثم مستوى الكفاية، مما يعني تراجع أعداد الفقراء، ولتحليل وقياس دور الزكاة في التخفيف من وطأة الفقر، تم تمثيل نموذج الدراسة بالصيغة الرياضية الموضحة أدناه، وذلك بالاعتماد على عدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بالقياس والتحليل ومن بين هذه الدراسات دراسة (عمان أحمد 2017).

حيث إن: log (DCon): لوغاريتم حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص، log DZ: لوغاريتم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرف الفقراء والمساكين، C_0 , C_1: معلمات النموذج، U_t: المتغير العشوائي.

ثانياً- تقدير نموذج الدراسة:

- **تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى:**

للحصول على أفضل تقدير لنموذج الدراسة، فإن ذلك يستلزم تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمتغيرات قيد البحث، والتي لابد أن يتضمنها نموذج الدراسة، ولتحديد فترة الإبطاء المثلى، ينبغي اعتماد معيار لتحديد فترة الإبطاء المثلى، وإن أفضل اختبارات لهذه المعايير الموضح نتائجها (بالملحق 3)، حيث أفصحت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء المثلى، حسب المعايير الموضحة (بالملحق 3) إن الفترة الأولى هي فترة الإبطاء الزمني المثلى التي ينبغي أن يتضمنها نموذج الدراسة.

- **تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار "Johansen Co-integration test"**

استنادا إلى نتائج اختبار جذر الوحدة (أنظر الملحق رقم 2) التي أفصحت عن عدم سكون متغيري الدراسة عند صيغة المستوى I (0)، وسكونها عند الفرق الأول I(1). وبغية التحقق من وجود علاقة بين الصرف الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرف الفقراء والمساكين وحجم الاستهلاك الخاص كممثل عن مستوى الفقر، تم إجراء اختبار "Johansen Co-integration test" وبفحص نتائج الاختبار (انظر للملحق 4)، تبين بأن إحصائية اختباري الأثر (Trace Statistic)، وإحصائية

اختبار القيمة العظمى (Max-Eigen) أقل من القيمة الحرجة لهما عند 1٪ ، 5٪ على الترتيب، مما يفيد بغياب أي نوع من العلاقة التوازنية في المدى بين كل من المتغيرين log (DCon)، و log DZ.

- **اختبار العلاقة السببية بين متغيري الدراسة "Granger Causality Test"**

غياب علاقة توازنية مستقرة في المدى البعيد بين متغيري الدراسة، لا يعني بالضرورة عدم وجودها في المدى القريب بين المتغيرين قيد البحث، ولتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص Log (Dcon)، وحجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين، ومعرفة إي المتغيرين يسبب في الآخر، تم اللجوء إلى اختبار العلاقة السببية وفقا لأسلوب جرانجر، والتي بينت نتائجه (أنظر الملحق 6) أن حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص لا يمارس أي أثر على حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين، كما أن حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين لا يمارس أي أثر على حجم الاستهلاك الخاص، مما يعني غياب أي علاقة سببية بين المتغيرين قيد الدراسة.

- **تقدير العلاقة في المدى القصير بأسلوب "VAR"**

تأسيساً على النتائج السابقة والتي أظهرت غياب أي نوع من العلاقة التوازنية المستقرة في المدى البعيد بين حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص كممثل عن مؤشر الفقر، وحجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين، تم تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج (VAR). وبتطبيق هذا الاختبار تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

Log DCon = C(1)*log DCon(-1) + C(2)*log DZAKAT(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.635839	0.178617	3.559785	0.0031
C(2)	0.036154	0.043023	0.840334	0.4148
C(3)	3.340989	1.778368	1.878682	0.0813

R-squared	0.564105	Mean dependent var	10.74298
Adjusted R-squared	0.501834	S.D. dependent var	0.390930
S.E. of regression	0.275922	Akaike info criterion	0.421386
Sum squared resid	1.065859	Schwarz criterion	0.568423
Log likelihood	-0.581779	Hannan-Quinn criter.	0.436002
F-statistic	9.058897	Durbin-Watson stat	1.690520
Prob(F-statistic)	0.002990		

أسفرت نتائج المدى القصير أن حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السنة الحالية يرتبط مع حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الماضية بعلاقة إيجابية التأثير وذات أهمية من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن التغير في حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الماضية بنسبة 1٪ سيترتب عنه إمكانية تفسير التغيرات التي قدرها 63.5٪ في حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الحالية، أما بالنسبة لمتغير حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين فقد أظهرت نتائج التقدير الظاهرة في الجدول أعلاه غياب أي أثر له في حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص كممثل عن مؤشر الفقر في السودان، وربما يعزى ذلك إلى الزيادة المضطردة في عدد الأسر الفقيرة في المجتمع السوداني، مقابل ضعف حصيلة الإيرادات الزكوية، بالإضافة إلى محدودية نصيب الأسرة الواحدة من الإنفاق الزكوي الموجه لدعم الأسر المحتاجة، والذي لا يكفي لتغطية المتطلبات الآنية للأسرة، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم في البلاد، وتراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات ، فضلا عن الحروب والنزاعات الأهلية، مما جعل من أولويات الديوان الوصول للفقراء لتوفير بعض المتطلبات الضرورية للحياة التي عجزوا عن توفيرها، وليس بالضرورة إخراجهم من دائرة الفقر.

- **تشخيص نموذج الدراسة:**

لا يمكن التعويل على نتائج التقدير في المدى القصير إلا بعد التأكد من خلو النموذج المقدر من مشاكل القياس المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى مشكلة تباين حد الخطأ، وبإجراء هذه الاختبارات تبين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك من خلال قيمة إحصائية اختبار داربوون وتسون (D.W) التي كانت تساوي 1.70، كما بينت أيضا نتائج اختبار '' Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:''عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، حيث كانت قيمة F =0.335799 بمستوى دلالة محسوب P-Value =0.5722 (أنظر الملحق 6)، كذلك أفادت نتائج اختبارJargue- Bera أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة أيضا، حيث بلغت قيمة الاختبار j=2.4815120 وبمستوى دلالة إحصائية محسوبة 0.288644 = P-Value ، ويعرض الشكل 1) اختبار التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 1) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

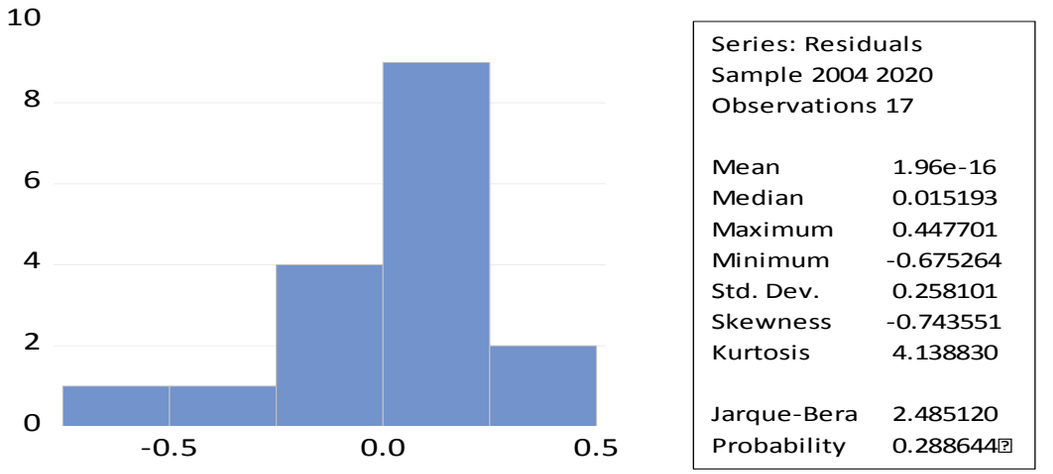

وللتأكد من عدم وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في الدراسة، تم إجراء اختبار استقرار النموذج ''Stability Test'' وذلك عن طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة ''CUSUM''، والتي أفادت نتائجه بأن النموذج المقدر مستقر ولا يعاني من أي تغيرات هيكلية خلال الفترة قيد الدراسة. ويعرض الشكل 2) اختبار ''Stability Test'' في المدى القصير.

الشكل رقم 2) يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي للبيانات المستخدمة في نموذج الدراسة

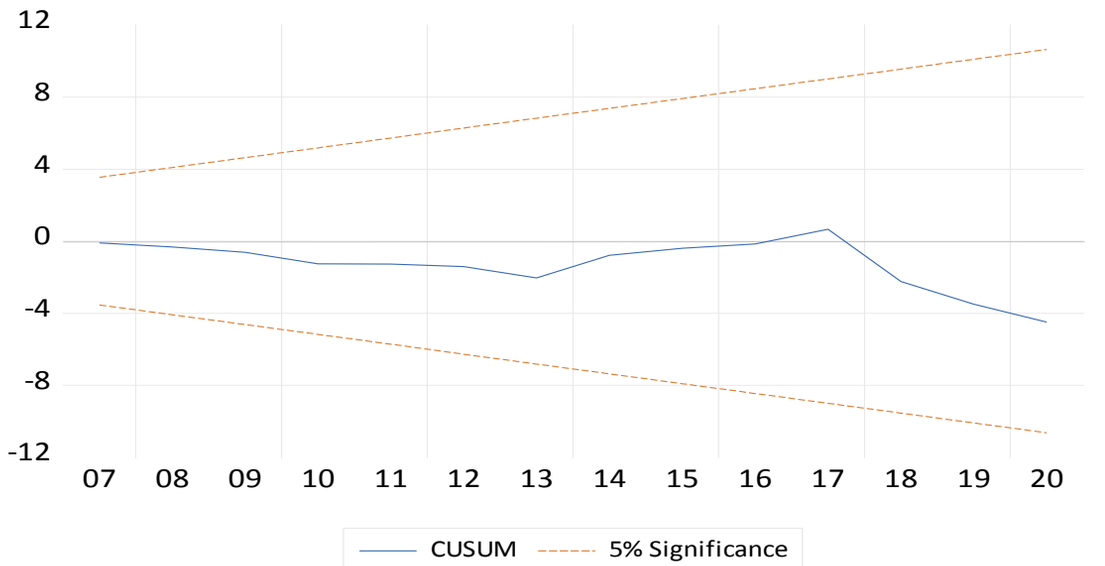

نتائج البحث:

من خلال التحليل الوصفي والقياسي لموضوع البحث نستخلص النتائج التالية:

1 - تعتبر مؤسسة ديوان الزكاة السوداني من مؤسسات الزكاة الرائدة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على فريضة الزكاة من حيث التحصيل والإنفاق، فقد توفرت في السودان البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة لإحياء دور الزكاة الاقتصادي والاجتماعي، وقد نتج عن ذلك تميز ديوان الزكاة السوداني بمجموعة من الخصائص من أهمها: استقلالية الديوان وإلزامية الزكاة وجواز استثمار أموال الزكاة، بالإضافة إلى المرونة في توزيع مصارف الزكاة والتوسع في الوعاء الزكوي.

2 - إن الفقر مشكلة اقتصادية اجتماعية مزمنة وتضاعفت عبر الزمن، فلا يمكن معالجتها إلا من خلال اجراءات طويلة الأمد سواءً من خلال الحكومات أو من خلال مؤسسات الزكاة، وبالتالي فإن ديوان الزكاة السوداني بالرغم من نجاحه الملحوظ في تأسيس بنية تنظيمية وتشريعية محفزة للزكاة؛ إلا أن تأثيرها في الحد من المشاكل الاقتصادية والتي من أهمها الفقر يحتاج إلى فترة زمنية أطول لتحقيق الهدف.

3 - من خلال اختبار" **Johansen Co-integration test**" تبين بأن إحصائية اختباري الأثر (Trace Statistic)، وإحصائية اختبار القيمة العظمى (Max-Eigen) أقل من القيمة الحرجة لهما عند 1٪ و 5٪ على الترتيب، مما يفيد بغياب أي نوع من العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين كل من المتغيرين log (DCon)، و log DZ.

4 - بين اختبار السببية أن حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص لا يمارس أي أثر على حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين، كما أن حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين لا يمارس أي أثر على حجم الاستهلاك الخاص، مما يعني غياب أي علاقة سببية بين المتغيرين قيد الدراسة.

5 - يتبين من خلال نتائج المدى القصير أن حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السنة الحالية يرتبط مع حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الماضية بعلاقة إيجابية التأثير وذات أهمية من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن التغير في حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الماضية بنسبة 1٪ سيترتب عنه إمكانية تفسير التغيرات التي قدرها 63.5٪ في حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الحالية.

6 - أما بالنسبة لمتغير حجم الإنفاق الفعلي لحصيلة الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين فقد أظهرت نتائج التقدير في المدى القصير غياب أي أثر له في حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص كممثل عن مؤشر الفقر في السودان، وقد يرجع ذلك إلى الزيادة المضطردة في عدد الأسر الفقيرة في المجتمع السوداني، مقابل ضعف حصيلة الإيرادات الزكوية، بالإضافة إلى محدودية نصيب الأسرة الواحدة من الإنفاق الزكوي الموجه لدعم الأسر المحتاجة، والذي لا يكفي لتغطية المتطلبات الآنية للأسرة، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم في البلاد، وتراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات، فضلا عن الحروب والنزاعات الأهلية، مما جعل من أولويات الديوان الوصول للفقراء لتوفير بعض المتطلبات الضرورية للحياة التي عجزوا عن توفيرها، وليس بالضرورة إخراجهم من دائرة الفقر.

التوصيات:

1. الاستفادة من تجربة ديوان الزكاة السوداني والذي نجح في تأسيس بنية تشريعية وتنظيمية من شأنها إعادة إحياء الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في البلدان الإسلامية.
2. التوسع في إقامة المؤتمرات والندوات العلمية التي من شأنها أن تعرض تجارب مؤسسات الزكاة في البلدان الإسلامية للاستفادة من نقاط نجاحها وانجازاتها وتفادي نقاط ضعفها وإخفاقها.
3. نشر الوعي المجتمعي بالدور التنموي للزكاة وبيان اهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مجتمعاتنا الإسلامية كالفقر والبطالة والتضخم.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم.
- الأحاديث النبوية الشريفة.
- أحمد بن صالح بن جمعان الغامدي، الزكاة والسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الثامن- أغسطس 2014.
- آدم أحمد تيراب آدم، أساليب محاربة الفقر بين النظرية والتطبيق " دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2009.

- أبي زكريا محي الدين النووي، المجموع شرح المهذب للشيرازي: 5- كتاب الزكاة، تحقيق: محمد المطبعي، (جدة: مكتبة الإرشاد، ب.ن).
- بوبكر بن الشيخ الصديق، الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول الإسلامية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، جامعة قالمة 2012.
- ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين 2010.
- عبدالرحمن الجزيري، فقه العبادات على المذاهب الأربعة، د 1، (السحار للطباعة 2010).
- علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة 1996.
- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005.
- صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، الطبعة الأولى 2006.
- فائزة محمد خليفة عثمان، دور الزكاة في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفقر بالسودان، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، السودان 2014.
- فرحي محمد وسبعين تسعديت، أثر الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي للزكاة على الطلب الكلي مع الإشارة إلى حالة بعض الدول الإسلامية، بحث قدم للمؤتمر العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة 2014.
- فاطمة محمد حسونة، أثر الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية 2009.
- نصر الدين فضل المولى، الفقر: تعريفاته- حدوده- وقياسه" الأساس النظري للحصر الشامل"، معهد علوم الزكاة، السودان 13،2013.
- قاسم الحموري، أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 3 1995.
- دلال بن طبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر 2004.
- محمد عبد الحميد فرحان، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، د 1 (دار الحامد: عمان،

2009).

- محمد عبدالحليم محمد، أثر الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان 2012.
- محمد فضل علي ناصر، الزكاة وعدالة توزيع الدخل في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان 2001.
- محمد عقلة، التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة، الطبعة الأولى، عمان: دار الضياء، 1985.
- محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 1، تحقيق محمد عليش، ب.ط، (بيروت: منشورات دار الفكر، ب.ن).
- محمد الحصفكي، الدار المختار، تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم، د 1، (بيروت: منشورات دار الكتب العلمية، 2002).
- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- ديوان الزكاة السوداني، التقرير السنوي، سنوات مختلفة ,WWW.Zakat.sudan.org
- إدارة البحوث والمعلومات بمعهد علوم الزكاة، مجلة علوم الزكاة، أعداد مختلفة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نشرة دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية، سنوات مختلفة.
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن 6- 12 آذار/مارس 1995، منشورات الأمم المتحدة.
- قانون الزكاة السوداني لسنة 2001، المعهد العالي لعلوم الزكاة، جمهورية السودان 2001.

الملاحــق:

الملحق رقم (1)

بيانات متغيرات نموذج الدراسة (بالمليون دولار) خلال الفترة (2003- 2020)

السنوات	الاستهلاك الخاص في السودان	قيمة الصرف الفعلي
2003	24905	241560
2004	22155	3507031
2005	27655	3624837
2006	34833	4565697
2007	42556	4126488
2008	45373	5122839
2009	45481	68938039
2010	50419	7467060
2011	50295	11545990
2012	49907	15728050
2013	43500	3482791
2014	60994	54510974
2015	73084	74863196
2016	83952	10115672
2017	107043	15320178
2018	41255	11221322
2019	32765	677963020
2020	37010	6307900650

المصدر:- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

- ديوان الزكاة السوداني، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- إدارة البحوث والمعلومات بمعهد علوم الزكاة، مجلة علوم الزكاة، أعداد مختلفة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نشرة دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية، سنوات مختلفة.

ملحق رقم (2) نتائج اختبار فيليبس بيرون (P-PT)

Variable	Phillip Perron Test			
	Level		First difference	
	Constant	Trend& Constant	Constant	Trend& Constant
Log Dco	$-1.921933^{0.3152}$	$-1.455780^{0.8042}$	$-3.455853^{0.0243}$	$-4.709146^{0.0093}$
Log Dz	$-1.279694^{0.6136}$	$-2.427682^{0.3542}$	$-4.563775^{0.0029}$	$-4.695099^{0.0095}$

الملحق رقم (3) نتائج اختبارات تحديد فرة الإبطاء الزمني المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.47378	NA	0.722075	5.349856	5.447881	5.359600
1	-32.19682	18.57381*	0.308960*	4.493744*	4.787819*	4.522975*

الملحق رقم (4) نتائج اختبار "Johansen Co-integration test"

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.489189	11.17505	15.49471	0.2010
At most 1	0.026332	0.426957	3.841465	0.5135

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.489189	10.74809	14.26460	0.1673
At most 1	0.026332	0.426957	3.841465	0.5135

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (5) نتائج اختبارات العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ZAKAT does not Granger Cause CO	17	0.70616	0.4148
CO does not Granger Cause ZAKAT		0.91491	0.3550

الملحق رقم (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.335799	Prob. F(1,13)	0.5722
Obs*R-squared	0.428064	Prob. Chi-Square(1)	0.5129